تمكين المرأة
هو من قبيل الاقتصاد الذكي

آنا رفينغا وسودهير شيتي

مزارعات في حقول النباتات الليفية بالقرب من قرية "باغابار" في مقاطعة "مهاراي غاني" الهندية.

سد الفجوات بين الجنسين يعود بالنفع على البلدان ككل، وليس على النساء والفتيات فقط

لم يمض زمن طويل منذ كانت المرأة تواجه حواجز هائلة تحول دون حصولها على الفرص التي تحقق لها المساواة مع الرجل. وإذا عدنا بالذاكرة إلى ربع قرن ماض فقط، سنجد أن عدم المساواة بين المرأة والرجل كان واضحا جدا — في قاعات الدرس بالجامعات، وفي أماكن العمل، وحتى في البيوت. ومنذ ذلك الوقت، طرأ تحسن ملموس على العديد من جوانب حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ففي معظم البلدان ـ الغنية منها والنامية — تتزايد معدلات التحاق النساء والفتيات بالمدارس، ويطول متوسط أعمارهن، وتتحسن فرص حصولهن على وظائف أفضل، كما تتوافر لهن الحقوق والحماية القانونية.

لكن فجوات عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة. فمن الأرجح حدوث الوفيات بين النساء والفتيات، مقارنة بالرجال والفتيان، في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مقارنة بنظرائهن في البلدان الغنية. وفي معظم أنحاء العالم، نجد أن المرأة تحقق دخلا أقل من الرجل كما أنها أقل إنتاجية من المنظور الاقتصادي. وتقل فرص المرأة مقارنة بالرجل في تشكيل مسار حياتها وصنع قراراتها الشخصية.

ووفقا لما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية"، فإن سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين ضروري للتنمية ورسم السياسات. ومن شأن زيادة المساواة بين الجنسين أن تعزز الإنتاجية الاقتصادية وتُحسِّن نتائج التنمية للأجيال القادمة، فضلا على ما تحققه من زيادة تمثيل المؤسسات والسياسات لمختلف شرائح المجتمع.

غير أن العديد من أوجه التفاوت لا يزال قائما بين الجنسين حتى مع استمرار التقدم في البلدان المختلفة، مما يدعو إلى مواصلة العمل المركز على المستوى الحكومي. فالسياسات التصحيحية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية هائلة إذا ما انصب تركيزها على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأكثرها أهمية بالنسبة للرخاء. ولضمان فعالية هذه التدابير لا بد أن تستهدف الأسباب الجذرية لعدم المساواة دون تجاهل اعتبارات الاقتصاد السياسي المحلي.

تقدم متباين

شهد ربع القرن الماضي أنماطا متباينة من التغير في كل جانب من جوانب المساواة بين الجنسين — أي إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتوافر الفرص الاقتصادية، والقدرة على التعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع. وقد أمكن سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة لمعظم النساء في بعض المجالات، كالتعليم؛ لكن وتيرة التقدم ظلت أبطأ بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتي يتعرضن لمصاعب أخرى، كالتمييز العرقي. ولا تزال وتيرة سد هذه الفجوة بطيئة في بعض المجالات الأخرى ـ حتى فيما بين السيدات ميسورات الحال وفي البلدان التي تمكنت من التطور بسرعة.

وقد أمكن سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي في جميع البلدان تقريبا، كما أنها تواصل التقلص بسرعة على مستوى التعليم الثانوي. بل إن عدد البنات الملتحقات بالمدارس الثانوية أصبح الآن أكبر من عدد البنين في ثُلث البلدان النامية تقريبا. أما في الجامعات فإن عدد الشابات يتجاوز عدد الشباب في ثلثي البلدان التي تتوافر بيانات عنها، إذ تمثل المرأة حاليا ٥١٪ من إجمالي طلبة الجامعات حول العالم (راجع الرسم البياني ١). غير أن عدد البنات غير المقيدات في المدارس يربو على ٣٥ مليون بنتا في البلدان النامية، مقارنة بعدد ٣١ مليون من البنين، وينتمي ثلثا هؤلاء البنات إلى أقليات عرقية.

الرسم البياني ١

إلى المدرسة

أمكن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، بينما تميل معدلات الالتحاق بمرحلة ما بعد التعليم الثانوي لصالح الشابات. (٪)

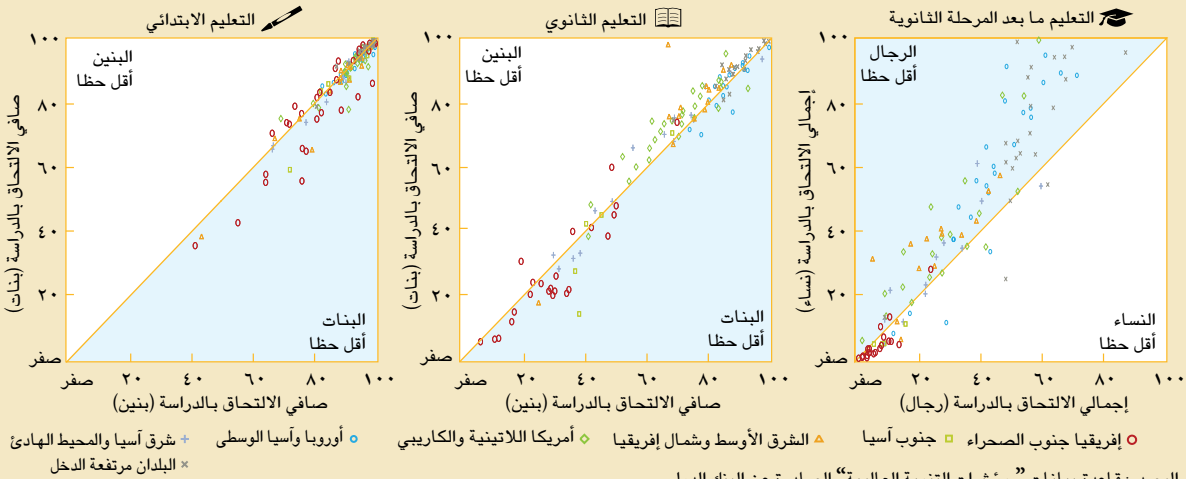

المصدر: قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي.

ملحوظة: الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة في كل لوحة يبين التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة. وتشير أي نقطة أعلى هذا الخط إلى زيادة عدد الملتحقات بالدراسة من السيدات مقارنة بالرجال.

ومنذ عام ١٩٨٠، أخذ متوسط أعمار النساء يتزايد مقارنة بالرجال في جميع أنحاء العالم. غير أن معدل وفيات النساء والفتيات في مختلف البلدان النامية لا يزال مرتفعا بين الفئات العمرية الأصغر مقارنة بالرجال والفتيان، وذلك بالمقارنة مع البلدان الغنية. ونتيجة لهذه "الزيادة في وفيات الإناث"، نجد أن هناك "فاقدا" سنويا يقدر بنحو ٣,٩ مليون فتاة وامرأة تحت سن الستين في البلدان النامية (راجع الجدول). وما يقرب من خُمسي هذا العدد، لا تتم ولادتهم أصلا، ويتوفى السُدس في سنوات الطفولة المبكرة، كما يتوفى أكثر من الثُلث خلال سنوات الإخصاب. وتتزايد معدلات وفيات الإناث في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بين النساء في سن الإنجاب وفي البلدان الأشد تضررا بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (دراسة البنك الدولي World Bank, 2011, Chapter 3).

وهناك أكثر من نصف مليار امرأة انضمت إلى القوى العاملة في العالم على مدار الثلاثين سنة الماضية، حيث تمثل المرأة في الوقت الراهن أكثر من ٤٠٪ من العمالة في مختلف أنحاء العالم. ومن أسباب زيادة مشاركة المرأة في قوى العمل حدوث انخفاض غير مسبوق في درجة الخصوبة في البلدان النامية المختلفة مثل بنغلاديش وكولومبيا وجمهورية إيران الإسلامية، فضلا على التحسينات التي أدخلت على تعليم الإناث. غير أن المرأة في كل مكان تحقق غالبا دخلا أقل من الرجل (دراسة البنك الدولي: World Bank, 2011—especially Chapter 5). وهناك أسباب متباينة لذلك. فاحتمالات عمل المرأة بصفة العمالة العائلية غير مدفوعة الأجر أو في القطاع غير الرسمي أكبر منها بالنسبة للرجل. فالمزارعات من النساء يزرعن مساحات أصغر ومحاصيل أقل ربحية مقارنة بالمزارعين من الرجال. وتدير رائدات الأعمال من النساء مشروعات أصغر حجما في قطاعات أقل ربحية.

وبالنسبة للحقوق والقدرة على التعبير عن الرأي، قامت جميع بلدان العالم تقريبا بالمصادقة على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". غير أن المرأة (خاصة الفقيرة) في كثير من البلدان لا تحصل على نفس القدر من حرية التعبير عن الرأي كالرجل فيما يتعلق بالقرارات والموارد في نطاق أسرتها. والمرأة كذلك أكثر عرضة للعنف المنزلي — في البلدان النامية والبلدان الغنية على حد سواء. وفي مختلف بلدان العالم، الغنية والفقيرة على السواء، تشارك المرأة مشاركة محدودة في العمل السياسي الرسمي، وخاصة في مستوياته العليا.

المساواة بين الجنسين والتنمية

المساواة بين الجنسين ضرورية في حد ذاتها. فالتنمية هي عملية لنشر الحريات بالتساوي بين الناس جميعا — ذكورا وإناثا (دراسة Sen, 2009). وتضييق الفجوة بين رفاهية الذكور ورفاهية الإناث هو عامل أساسي في التنمية على غرار الحد من فقر الدخل. ومن شأن زيادة المساواة بين الجنسين أن تعزز من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من نتائج التنمية. وذلك بثلاث طرق أساسية:

- أولا، نظرا لأن المرأة تمثل في الوقت الراهن ٤٠٪ من القوى العاملة على المستوى العالمي وأكثر من نصف طلبة الجامعات حول العالم، سوف تزداد الإنتاجية الكلية إذا ما تم استغلال مهارات المرأة ومواهبها على وجه أكمل. فعلى سبيل المثال، إذا أتيح للمزارعات من النساء نفس الفرصة المتاحة للرجال للحصول على الموارد الإنتاجية كالأراضي والأسمدة، يمكن أن يزيد الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥٪ و٤٪ (دراسة منظمة الزراعة العالمية FAO, 2011). ومن شأن إزالة الحواجز التي تحول دون عمل النساء في قطاعات أو وظائف معينة أن تؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي، عن طريق رفع نسبة المشاركة في القوة العاملة وزيادة إنتاجية العمالة بنسبة قد تصل في بعض البلدان إلى ٢٥٪، وذلك بتحسين توجيه مهارات المرأة ومواهبها (دراسة Cuberes and Teignier- Baqué, 2011).
- ثانيا، من شأن تعزيز سيطرة المرأة على موارد الأسرة، سواء من خلال مكسبها الخاص أم من التحويلات النقدية، أن يعزز من احتمالات النمو في البلدان المختلفة من خلال تغيير أنماط الإنفاق على النحو الذي يصب في مصلحة الأطفال. وتشير الأدلة المستقاة من البلدان المختلفة كالبرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة إلى أن زيادة الحصة التي تسيطر عليها المرأة من دخل الأسرة ـ سواء كانت من مكسبها الخاص أم من التحويلات النقدية – تصب في مصلحة الأطفال نتيجة زيادة الإنفاق على الغذاء والتعليم (دراسة البنك الدولي World Bank, 2011).
- وأخيرا، من شأن تمكين المرأة كطرف فعال في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن يؤدي إلى تغيير الخيارات المتعلقة بالسياسات وزيادة تمثيل المؤسسات لشريحة أكبر من الأصوات. ففي الهند، كان لإعطاء المرأة سلطة على المستوى المحلي أن أدى إلى زيادة توفير السلع

العامة ، كالمياه والصرف الصحي، التي تشكل أهمية أكبر بالنسبة للنساء (دراسة Beaman and others, 2011).

تعزيز التنمية

إن أفضل وسيلة لفهم كيفية تطور المساواة بين الجنسين مع الاستمرار في التنمية هي التعرف على استجابات الأسر لأداء وهياكل الأسواق والمؤسسات — سواء الرسمية (كالقوانين، والقواعد التنظيمية، وآليات تقديم الخدمات الحكومية) أو غير الرسمية (كالأدوار والأعراف والشبكات الاجتماعية بالنسبة لكل من الجنسين).

وتساهم الأسواق والمؤسسات في تحديد الحوافز والأفضليات والقيود التي تواجه مختلف أفراد الأسرة الواحدة، مع تحديد قدرتهم على التعبير عن الرأي وما يتمتعون به من قوة تفاوضية. وبهذه الطريقة، تتفاعل عملية صنع القرار داخل الأسرة مع الأسواق والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحديد النتائج المتعلقة بالمرأة والرجل. ويساهم هذا الإطار أيضا في توضيح كيفية تأثير النمو الاقتصادي (زيادة الدخل) على النتائج ذات الصلة بالمرأة والرجل من خلال التأثير على كيفية أداء الأسواق والمؤسسات وكيفية صنع القرار داخل الأسرة. ويعرض الرسم البياني ٢ أثر النمو الاقتصادي من خلال سهم "النمو" الذي يحرك مجموعة التروس في اتجاه زيادة المساواة بين الجنسين. أما سهم "المساواة بين الجنسين" فيوضح بدوره أثر سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين على زيادة النمو.

ويساهم هذا الإطار في تفسير سرعة سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالتعليم. وفي هذه الحالة، نجد أن عوامل نمو الدخل (بتخفيف قيود الموازنة على الأسر والخزانة العامة) والأسواق (بإتاحة فرص عمل جديدة للمرأة) والمؤسسات الرسمية (بتوسيع نطاق المدارس وتخفيض تكلفتها) اجتمعت لتؤثر في قرارات الأسر لكي تصب في صالح تعليم البنات والفتيات الشابات في مجموعة من البلدان المختلفة.

كذلك يساهم هذا الإطار في تفسير الفجوات الكبيرة من عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة للنساء الفقيرات، لا سيما اللاتي لا تقتصر معاناتهن على الفقر فقط بل يتعرضن أيضا لأشكال أخرى من الإقصاء، كالمعيشة في المناطق النائية، أو الانتماء إلى أقليات عرقية، أو المعاناة من الإعاقة. ففي الهند وباكستان، على سبيل المثال، حيث تتساوي أعداد البنين والبنات من حيث نسبة الالتحاق بالتعليم بين خُمس السكان الأكثر ثراء، نجد أن هناك فجوة بين الجنسين يبلغ اتساعها خمس سنوات تقريبا بين خُمس السكان الأكثر فقرا. ويبلغ معدل الأمية بين النساء من السكان الأصليين في غواتيمالا ضعف المعدل بين النساء من غير السكان الأصليين وبزيادة ٢٠ نقطة مئوية عن الرجال من السكان الأصليين. غير أن مؤشرات الأسواق وتحسن آليات تقديم الخدمات الحكومية وزيادة الدخول، والتي صبت عموما في صالح تعليم البنات والفتيات الشابات، لا يسعها الوصول إلى هذه المجتمعات السكانية شديدة الحرمان.

الانعكاسات المتعلقة بالسياسات

حتى يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين، يتعين على صناع السياسات تركيز جهودهم على خمسة أولويات واضحة، وهي: تخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء؛ والقضاء على ما تبقى من مظاهر الحرمان بين الجنسين في التعليم؛ وتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية ومن ثم زيادة مكاسبها وإنتاجيتها؛ وإعطاء المرأة فرصة مساوية للتعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع؛ والحد من توارث انعدام المساواة بين الجنسين من جيل إلى جيل.

ولتخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء، يتعين التركيز على الأسباب الأساسية في كل مرحلة عمرية. ونظرا لأن الفتيات أكثر عرضة (من الفتيان) في مرحلتي الرضاعة والطفولة المبكرة للإصابة بالأمراض المعدية المنقولة بالمياه، فإن تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، كما فعلت فييت نام، هو عامل رئيسي لتخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الإناث في هذه المجموعة العُمرية (دراسة البنك الدولي World Bank, 2011). ومن الضروري أيضا تحسين إمكانية إيصال الرعاية الصحية للحامل، مثلما فعلت سري لانكا في مستهل عملية التنمية وتركيا مؤخرا. وفي المناطق الأشد تضررا بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إفريقيا جنوب الصحراء، لا بد أن ينصب التركيز على تحسين فرص الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية والحد من حدوث إصابات جديدة. وللحد من عمليات الإجهاض الانتقائية على أساس نوع الجنين والتي تؤدي إلى ولادة عدد أقل من الإناث، لا سيما في الصين وشمال الهند، ينبغي تعزيز القيمة المجتمعية للفتيات، على غرار ما قامت به كوريا.

ولتقليص فجوات التعليم في البلدان التي لا تزال هذه الفجوات مستمرة فيها، ينبغي إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم بسبب الفقر أو التمييز العرقي أو البعد الجغرافي. وعلى سبيل المثال، حيثما كانت المسافة هي المشكلة الرئيسية (كما هو الحال في المناطق الريفية في جمهورية أفغانستان الإسلامية)، فإن إنشاء مزيد من المدارس في المناطق النائية يمكن أن يقلص هذه الفجوة بين الجنسين. وفي حالة تعذر تنفيذ الحلول المخصصة أو إذا تبين أنها مكلفة للغاية، يمكن للتدخلات على جانب الطلب، على غرار التحويلات النقدية المشروطة بالحضور المدرسي، أن تساعد في حمل الأسر الفقيرة على إلحاق بناتها بالمدارس.

أين هن؟

بلغ عدد الإناث "المفقودات" في عام ٢٠٠٨ حوالي ٤ ملايين نسمة.
(الزيادة في وفيات الإناث، بالآلاف)

	عند الولادة		دون الخامسة		في الفئة العمرية ٥–١٤		في الفئة العمرية ١٥–٤٩		في الفئة العمرية ٥٠–٥٩		المجموع (دون الستين)	
	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨
الصين	٨٩٠	١،٠٩٢	٢٥٩	٧١	٢١	٥	٢٠٨	٥٦	٩٢	٣٠	١،٤٧٠	١،٢٥٤
الهند	٢٦٥	٢٥٧	٤٢٨	٢٥١	٩٤	٤٥	٣٨٨	٢٢٨	٨١	٧٥	١،٢٥٥	٨٥٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٢	٥٣	١٨٣	٢٠٣	٦١	٧٧	٣٠٢	٧٥١	٥٠	٩٩	٦٣٩	١،١٨٢
بلدان يزيد فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	صفر	صفر	٦	٣٩	٥	١٨	٣٨	٣٢٨	٤	٣١	٥٣	٤١٦
بلدان يقل فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	٤٢	٥٣	١٧٧	١٦٣	٥٧	٥٩	٢٦٤	٤٢٣	٤٦	٦٨	٥٨٦	٧٦٦
جنوب آسيا (عدا الهند)	صفر	١	٩٩	٧٢	٣٢	٢٠	١٧٦	١٦١	٣٧	٥١	٣٤٦	٣٠٥
شرق آسيا والمحيط الهادئ (عدا الصين)	٣	٤	١٤	٧	١٤	٩	١٣٧	١١٣	٤٨	٤٦	٢١٦	١٧٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥	٦	١٣	٧	٤	١	٤٣	٢٤	١٥	١٥	٨٠	٥٢
أوروبا وآسيا الوسطى	٧	١٤	٣	١	٠	٠	١٢	٤	٤	٣	٢٧	٢٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	صفر	صفر	١١	٥	٣	١	٢٠	١٠	١٧	١٧	٥١	٣٣
المجموع	١،٢١٢	١،٤٢٧	١،٠١٠	٦١٧	٢٣٠	١٥٨	١،٢٨٦	١،٣٤٧	٣٤٣	٣٣٤	٤،٠٨٢	٣،٨٨٢

المصدر: تقديرات فريق عمل "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢" استنادا إلى البيانات المستقاة من "منظمة الصحة العالمية"، وقسم السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة.

الرسم البياني ٢

زيادة السرعة

تنبع نتائج الفروق بين الجنسين من التفاعل بين الأسر والأسواق والمؤسسات.

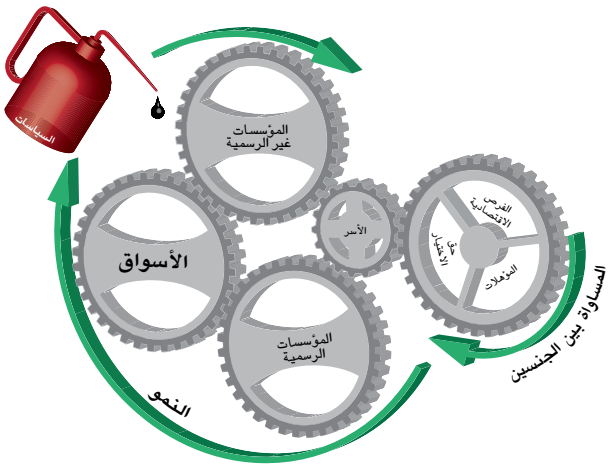

المصدر: تقرير البنك الدولي: "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢"

وقد نجحت هذه التحويلات النقدية المشروطة في زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس في بلدان مختلفة مثل المكسيك وتركيا وباكستان (دراسة البنك الدولي World Bank, 2011).

ولتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، ومن ثم تضييق هوة التباين بين المرأة والرجل في الكسب والإنتاجية الاقتصادية، ينبغي استخدام مزيج من السياسات في هذا الخصوص. ومن بين الحلول الممكنة إتاحة الوقت للمرأة للعمل خارج البيت — على سبيل المثال من خلال توفير خدمات رعاية الطفل المدعمة، كما حدث في كولومبيا؛ وتحسين فرص حصول المرأة على الائتمان، كما حدث في بنغلاديش؛ وضمان حصولها على الموارد الإنتاجية ـ لا سيما الأرض ـ كما يحدث في إثيوبيا، حيث تمنح صكوك ملكية مشتركة للأراضي للزوجات والأزواج. ومن الممكن أيضا إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة عن طريق معالجة مسألة نقص المعلومات عن إنتاجية المرأة في أماكن العمل والقضاء على التحيز المؤسسي ضد المرأة، باستحداث نظام الحصص أو برامج التوظيف لزيادة تمثيل المرأة كما يحدث في الأردن، على سبيل المثال.

وللحد من الاختلافات بين الجنسين في القدرة على التعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع، ينبغي أن ينصب تركيز السياسات على معالجة التأثير المشترك للأعراف والمعتقدات الاجتماعية، وإمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، والإطار القانوني، وتعليم المرأة. ومن الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز سيطرة المرأة على موارد الأسرة وسن القوانين التي تعزز من قدرتها على تملك الأصول، خاصة بتعزيز حقوق ملكيتها. وقد أدت الإصلاحات الأخيرة التي أدخلتها المغرب على قانون الأسرة إلى تعزيز حقوق ملكية المرأة من خلال المساواة بين الأزواج والزوجات في حقوق الملكية على ما تمت حيازته أثناء الزواج. ومن وسائل تعزيز قدرة المرأة على التعبير عن رأيها داخل المجتمع تحديد حصص للتمثيل السياسي، وتدريب القيادات النسائية المستقبلية، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابات المهنية.

وللحد من انعدام المساواة مع مرور الوقت، يتعين التواصل مع المراهقين والشباب. فالقرارات التي تتخذ في هذه المرحلة من العمر تحدد مهاراتهم وأوضاعهم الصحية وفرصهم الاقتصادية وتطلعاتهم في مرحلة الرشد. ولضمان عدم الاستمرار في انعدام المساواة مع مرور الوقت، لا بد من تركيز السياسات على بناء رأس المال البشري والاجتماعي (على غرار ما حدث في ملاوي من تقديم التحويلات النقدية مباشرة للبنات للاستمرار في الدراسة أو العودة إليها)؛ وتيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل (كما هو الحال في برامج التدريب على مهارات العمل والحياة للشابات في أوغندا)؛ وإحداث نقلة في التطلعات (عن طريق إطلاع الفتيات على النماذج المثالية التي يقتدى بها مثل القيادات السياسية النسائية في الهند).

ورغم الأهمية البالغة لعمل السياسات المحلية، فإن المجتمع الدولي يمكنه أن يقوم بدور مكمل للجهود المبذولة في كل من هذه المجالات ذات الأولوية. وسوف يقتضي هذا الأمر اتخاذ إجراءات جديدة أو إضافية على جبهات متعددة — كإيجاد مزيج من زيادة التمويل، وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والتعلم، وزيادة فعالية علاقات الشراكة. وينبغي أن يكون التمويل موجها بشكل خاص لمساعدة البلدان الأشد فقرا على تخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء (من خلال الاستثمار في خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي ورعاية الأمومة) وتضييق الفجوات القائمة بين الجنسين في التعليم. وينبغي أن تمتد علاقات الشراكة إلى ما هو أبعد من الحكومات والوكالات الإنمائية بحيث تشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية والبلدان الغنية.

ورغم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن العالم قد تغير بالفعل من عدة أوجه وأدرك أخيرا أن المساواة بين الجنسين هي لصالح المرأة والرجل على حد سواء. ويتزايد إدراكنا حاليا بأن هناك منافع كثيرة — اقتصادية وغيرها — سوف تتحقق من سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين. وفي تعليق لرجل من مدينة هانوي في فييت نام، من بين آلاف الأشخاص الذين شملهم مسح "تقرير التنمية في العالم"، قال: "أعتقد أن المرأة في عصرنا الحالي تتمتع بقدر أكبر من المساواة بالرجل. ويمكنها العمل في أي وظيفة ترضاها. وأعتقد أنها تتمتع بقوة كبيرة. ففي بعض الأسر نجد أن الزوجة هي الشخص الأقوى. وعلى وجه العموم، لا يزال الرجل مهيمنا لكن وضع المرأة قد تحسن كثيرا. فالتعاون القائم على المساواة بين الزوج والزوجة هو السبيل إلى السعادة. وأعتقد أن السعادة تنشأ عندما تتحقق المساواة بين الزوجين." ■

آنا رفينغا هي مدير قطاع في برنامج التنمية البشرية، مكتب أوروبا وآسيا الوسطى؛ وسودهير شيتي هو مدير قطاع في برنامج شؤون تخفيض الفقر والإدارة الاقتصادية، مكتب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكلاهما في البنك الدولي.

يستند هذا المقال إلى "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية"، الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١١. وترد الإشارة لجميع الأدلة والتحليلات في أقسام التقرير ذات الصلة.

المراجع:

Beaman, Lori, Raghadendra Chattopadhya, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova, forthcoming, "Political Reservation and Substantive Representation: Evidence from Indian Village Councils," 2011, in India Policy Forum 2010–11, *ed. by Suman Bery, Barry Bosworth, and Arvind Panagariya (Washington: Brookings Institution and National Council of Applied Economic Research).*

Cuberes, David, and Marc Teignier-Baqué, 2011, "Gender Equality and Economic Growth," Background Paper for the World Development Report 2012.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2011, The State of Food and Agriculture 2010–11: Women in Agriculture—Closing the Gender Gap for Development *(Rome).*

Sen, Amartya, 2009, Development as Freedom *(New York: Anchor Books).*

World Bank, 2011, World Development Report 2012: Gender Equality and Development *(Washington).*